# المشاهد القائمة والقادمة للتنمية بعد عام من ثورةمصر٢٠١١

# حوار الإنقاذ والتغيير والنهضة

# لقاءات الثلاثاء – سيمينار معهد التخطيط القومى لعام ٢٠١٢

مصطفى أحمد مصطفى *

## المقدمـــة:-

سيمينار الثلاثاء أحد أهم الأنشطة الأساسية لمعهد التخطيط القومى التى استقرت على مدى السنوات الماضية باعتباره منبراً علمياً تتسع فيه رقعة النقاش والحوار العلمى الوطنى الرصين حول قضايا التنمية وهموم الوطن . من هنا يعتبر هذا المنتدى ملتقى نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمى وقنوات الإعلام ، كما يشارك متخذو وصناع القرار كافة أطياف القوى السياسية والمجتمعية فى المناقشات والحوارات بغرض تدارس القضايا وتبادل الآراء ، وبهذا فإنه يمثل منارة شامخة تضيء الطريق وتحذر وتبصر وتمنح الفرصة الحرة لكافة مفردات وعناصر المجتمع ليطل على كافة الإجتهادات والرؤى لأجيال وأطياف فكرية تبرز قيمة التراكم المعرفى والذهنى للكوادر المهنية كثيفة التأهيل التى يتمتع بها المعهد عبر تاريخه والمشاركة بحيوية كل أجياله المتجددة فى هذا الحوار مع المستقبل لمستوى رفيع من الحوار المجتمعى الحقيقى الناضج .ومعهد التخطيط القومى الذى مر على إنشائه أكثر من خمسة عقود يبلغ عمراً من النضج مفعم بالحيوية والنشاط المتجدد الدائم. وموسم عام ٢٠١٢ لسيمينار الثلاثاء يضيف إلى تراكم السنوات الماضية رصيداً من الأفكار والرؤى تشكل مساره الرصين كمركز متميز لفكر استراتيجى تنموى لتشوف لسيناريوهات مستقبلات بديلة ؛ تؤمن بالمعالجات متعددة المنطلقات الكونية والعالمية والدولية والإقليمية والمحلية والقطاعية ، وتعمل فى أطر علمية لمقاربات متعددة النظم اقتصادياً وسياسياً واجتماعيا وثقافياً ومعلوماتياً وبيئياً لبلورة مفهوم عميق لتأمين مسيرة التنمية على أرض الوطن .

*أ.د. مصطفى أحمد مصطفى ، أستاذ متفرغ – مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، منسق سيمينار معهد التخطيط القومى ٢٠١٢

ويتم ذلك فى إطار واسع من إدراك التناول فى مستويات الصياغة الإستراتيجية وتحديد الأولويات وحزم السياسات ودور وكفاءة أداء مؤسسات الدولة ومجتمع ودوائر الأعمال ومفردات وعناصر المجتمع المدنى .

إن صياغة الخطط فى ذاتها عملية علمية وفنية معقدة والترجمة على أرض الواقع ليست بالأمر اليسير لإقرار البرامج والمشروعات وتوطينها على اتساع رقعة الأقاليم المحلية للبلاد . والرؤية الأوسع لا يغيب عنها مجمل التحديات الكثيفة والمتسارعة الإيقاع المتأتية والمتساقطة من المستويات الكونية العالمية، والعالمية الدولية ، والدولية الإقليمية ، والإقليمية المحلية، والمحلية القطاعية .

فى هذا السياق، وتعميقاً لهذا الإدراك حواراً مع المستقبل، كان دور الانعقاد لموسم عام ٢٠١٢ وحلقات السيمينار المتتابعة محاولات جادة للتعبر عن ثورة مصر فى ٢٥ يناير ٢٠١١ عيش ... حرية ... كرامة إنسانية ... عدالة اجتماعية . وإذا كنا نقدم فيما يلى عرضا موجزا لحصيلة الحوار فى هذه الحلقات إلا أننا تأمل فى تقديم تفاصيل أكثر لهذا الحوار من خلال إصدار مطبوع كتقرير بكتاب قريبا إن شاء الله.

## المشاهد القائمة والقادمة للتنمية بعد عام من ثورة مصر ٢٠١١

## حوار الإنقاذ والتغيير والنهضة

كان الحوار اقترابا من محاولة جادة لتحديد إحداثيات موقع ومسار التنمية فى مصر والمشاهد المحتملة، عبر الأطروحات الفكرية والنقاش والحوار العلمى ، التى قد تحكم صياغات التغييرات القادمة فى المستقبل، والتطلع قدماً للتغيير ولدفع مسيرة الوطن إلى الأمام فى نهضة حقيقية باتجاه الدولة الحديثة .

تناولت الحلقة الأولى :

### المشهد الأول :

### " الخروج من المأزق الاقتصادى فى مصر فى ضوء الأوضاع العالمية والإقليمية"

فى مرحلة انتقالية لعالم متغير يتميز بسيولة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ينتشر انعدام اليقين وصعوبة التنبؤ لأى من الأحداث عبر العالم كله مع تصاعد التوتر ومزيد من العنف وعدم

الاستقرار وتشدق بالمشروعية، التى هى لا مشروعية، للمناداة بالتحرير تحت عباءة الديموقراطية ، مع الإمعان فى ازدواجية المعايير فى كل المحافل الدولية وسراب تقرير المصير — مصير الشعوب — هذا كله يتم فى تصاعد مستمر لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، بفرصها ومخاطرها ، مصحوبة بنمط الإدارة بالتعليمات والأفكار والأزمات ، مع ثورة علمية متصاعدة ، حيث أصبح لا سقف للمعرفة ، مع تعقد مفردات المنظومات الإستراتيجية والأمنية، والعسكرية ، وتداخل فى فوضى منظومات الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمعات وتشابك معقد واستقطاب تقنى ومعلوماتى ومعرفى ، يؤدى هذا كله ، معاً وتعقبه على نحو متداخل ، إلى إعادة هندسة العالم والأقاليم والدول .

فى ظل هذه الأوضاع العالمية والإقليمية غير المسبوقة من استمرار وتوابع زلزال خريف ٢٠٠٨ للأزمة المالية والاقتصادية التى ما زالت تضرب الاقتصاد الغربى وعلى رأسه اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، وحالة الارتجاج التى تصيب منطقة اليورو ، وما يحيط بالاقتصاد العالمى من مخاطر ، تتفاقم الأوضاع الإقليمية لحظة بلحظة فى حزام المنطقة العربية والإسلامية .

نذكر هنا فقط بما يحدث فى فلسطين ، العراق ، الصومال ، السودان ، ليبيا ، اليمن ، تونس، سوريا ، مصر وحالات الاحتجاجات المحتقنة على ضفة الخليج العربى ، وظاهرة تساقط أحجار "الدومينو" إن نجحت حالة احتجاج ساخنة واحدة فى هذه المنطقة ، مشهد المستحيل هنا : إلى متى تصمد أو لا تصمد المنطقة بأسرها من سيناريو ما يدور فيها وما تحمله الأيام الحبلى ، فى المستقبل المنظور أو بعيد المدى، من مخاضات قاسية وصعبة على نحو غير مسبوق .

فى حالتنا فى مصر نبهنا وحذرنا على كل القضايا التى تعلقت بظهور وتنامى طغمة الجشع والكومبرا دوريات وارتباطها بصنع القرار فى التحالف الشيطانى الذى عقد بين الثروة والسلطة. شمل هذا الزراعة والصناعة والتشييد والكهرباء والتعدين والنفط والغاز وقاد كل هذه القطاعات إلى الآتى :

- انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتى من الغذاء .
- تآكل المساحات الزراعية وتجريف الأراضى .
- التسيب المهين فى منح الأراضى دون مبرر أو تحت ستار الاستزراع .
- الوقوع رهينة فى أيدى مافيا استيراد الأقماح الرديئة من الخارج .

- زيادة العجز فى الميزان التجارى لارتفاع فاتورة الواردات الغذائية .
- ضياع الفرص التاريخية لخلق مجتمعات عمرانية زراعية صناعية تجارية جديدة
- انهيار الصناعة المصرية عبر برنامج الخصخصة .
- تشوه الأنماط الاستثمارية فى الزراعة والصناعة .
- مسيرة التفكيك لقدرات الدولة المصرية فى كافة قطاعات الاقتصاد الحقيقى .
- إهدار موارد النفط والغاز وما تكشفه عقود وتعاملات فى مجال تصدير النفط والغاز سواءً إلى إسرائيل أو غيرها من البلدان .
- المضاربة على أراضى شركات وممتلكات وأصول عامة بدوافع ولمصالح مافيا الفساد والإفساد .
- كان ولا يزال هناك إلحاح بوضع رؤية وإستراتيجية وإصلاح وتعديلات ، يتوجب صياغة السياسات على أساسها ، وتحدثنا وأوضحنا علمياً التكلفة والعائد لكل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة .
- حددنا الكثير من البرامج والمشروعات فى إطار مؤسسة حقيقية تعبر عن أولويات يلزم التعامل معها يمكن أن تقودنا لبر الأمان .

قدم الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام الخلفية الفكرية الواسعة التى يجب الانطلاق منها عند التعامل مع المأزق الذى يواجه مصر حيث أشار إلى أن المشكلة ليست فى المأزق الاقتصادى — فحسب — بل هى فى الأساس مشكلة اجتماعية لأن المجتمع هو الأساس وما ينجم عنه من اقتصاد وسياسة هى آليات عمل هذا المجتمع وقد نجح العصر السابق فى تفتيت هذا المجتمع وتكسير علاقاته وإساءة التقدير لمشروعية تطلعاته.

وبالرجوع إلى أهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بشعاراتها : العيش ، الحرية ، العدالة الاجتماعية هى فى النهاية تعبير عن المطالبة بالكرامة الإنسانية ، ورسم سيناريوهات أو حلول لتحقيقها ، فالناس تقفز على العيش مباشرة لأنه أول الأهداف فالكل يجرى للعيش اليوم ، وفى هذا — وهنا — ترتكب مخالفات كثيرة ومضادات للفكر الاقتصادى السليم . ولكى يكون هناك عيش كريم لابد من الاتفاق على مضمون مستوى المعيشة ، وليس الأجر الذى اشترى به عدداً من الأرغفة أو مسكنا وملبساً ثم يظهر فى النهاية أنه شيك بدون رصيد ، لأن المعالجة النقدية معالجة قاصرة ومشبوهة لأنها تدفع إلى

زيادة ضخ الأموال قبل أن تتوفر الاحتياجات ، فالعيش ليس معناه أجراً وحداً أدنى وحداً أعلى وندخل فى متاهات قد يصعب الخروج منها أو الخروج بها إلى آفاق تجريد أنفسنا فى التفكير والنظر على مستوى المعيشة اللائق الذى يستحقه كل مصرى والحصول عليه والذى يدعم الفرصة والقدرة على استحقاق التمكين .

إن مفهوم الحرية — الذى تناوله د. الأمام — لا ينصرف إلى مجرد حقوق إنسان صيغت فى وقت كان يراد به بناء مجتمع رأسمال عالمى حتى يوظف استخدامها كفزاعة ضد نظم حكم تقف فى وجه الدول الاستعمارية وبالتالى أمعنوا فى التحدث عن الديموقراطية حتى لا تكون هناك حكومات تتحدث باسم الشعوب وتحصل على حقوق الشعوب بإرادتها وتهدد المصالح الاستعمارية إذن هى كلمة حق يراد بها باطل ، وهنا يجب أن تتوازن حقوق الفرد وحقوق المجموعات وحقوق المجتمع ككل تجاه الأفراد والجماعات والعالم الخارجى فى الحق فى التنمية ، التنمية المستقلة الشاملة الدائمة والمستدامة حق واجب على العالم أن يسهم فى توفيرها .

إن الكفاءة الاقتصادية هنا مطلوبة فى تخصيص الموارد والاستخدامات المختلفة ، مطلوبة فى عدالة اقتصادية فى عملية إعادة توزيع الموارد ، كما يتطلب ذلك كفاءة اجتماعية بتوفير تنظيمات اجتماعية تسمح لكل فرد ولكل فئة وجماعة ولكل طائفة أن يتعايشوا معاً بصورة تدفعهم لتحقيق الأهداف المجتمعية التى يصبون إليها وهذا كله لابد أن ينبنى فى ضوء واستراتيجية للتنمية توضح للمجتمع ما يراد تنفيذه على المدى القصير والمتوسط والطويل وكيفية تنفيذه لتحقيق الهدف الثالث — العدالة الاجتماعية — التى تعبر عن تمكين كل فرد فى المجتمع لكى يُعبر عن نفسه ويظهر قدراته بما يتفق مع صالح المجتمع فى إتجاه تعظيم العائد الكلى للاقتصاد المجتمعى الذى يجب أن نرتقى به إلى العائد الاجتماعى .

والنظرة الشاملة هنا هامة وضرورية حتى يمكن من خلالها تحديد حقيقى لمضمون العدالة الاجتماعية وهنا يأتى التأكيد على نوعية التعليم والصحة ونمط المعيشة ... الخ ليؤكد الإنسان هنا أنه لم يعد عبدا للموارد الماضية إنما صانع الموارد المستقبلية الذى سيبنى الهرم المصرى الجديد الذى على قمته مشروع

لتطوير البحث العلمى وعلى قاعدته العملية التعليمية المطورة حيث يمكن بناء هذا الصرح ونطلق القدرات الإبداعية لدى الإنسان المصرى لتحقيق كفاءة المجتمع .

إن إعادة بناء الاقتصاد المصرى المتأزم لابد لها من ثلاثة أعمدة أساسية هى : رفع الإنتاجية — ترشيد الاستثمار — تعبئة المدخرات . ولفت الأستاذ الدكتور سلطان أبو على ، الانتباه إلى التركيز على الأوضاع الداخلية فيما ينصرف إلى تحسين الإدارة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية دون أن بصرفنا ذلك أو يفصلنا عن الأوضاع العالمية والإقليمية التى تدفع الخارج الإقليمى والدولى إلى احترامه لظروف مرحلة انتقالية نمر بها. بالرغم من هذه الظروف فإن النظام الاقتصادى الذى يمكن أن نسعى إلى إقامته هو نظام السوق الاجتماعى أى الاعتماد على اقتصاديات السوق لكن مع أخذ المتطلبات الاجتماعية فى الحسبان وليس الرأسمالية المستغلة ، بحيث تكون الاعتبارات الاجتماعية أساسا لانطلاق الاقتصاد من ناحية العدالة ورعاية الفئات المنكشفة، لأن جزءا كبيرا من سو الأوضاع الاقتصادية يعود لعدم اتخاذ مؤشرات للعدالة ، والناس غير راضية وهذه المؤشرات تصوغها السياسة المالية التى تتسم بالبطء الشديد وعدم الكفاية.

إن عدم الكفاية هذا انصرف إلى نشوء ما يسمى بالحد الأدنى والحد الأعلى للدخول وكذلك إلى التباطؤ فى معالجة بنود الدعم وخدمة الدين والضرائب التصاعدية وضريبة الثروة التى تزيد على ١٠ ملايين جنيه ولو لمرة واحدة بنسبة ١٠٪ مثلاً .

الخروج من المأزق الاقتصادى لهذه المرحلة الانتقالية التى يمر بها الوطن يجب أن يوفر إلى جانب السياسة المالية دورا للسياسة النقدية أيضا فهناك مشكلة سيولة لخروج جانب كبير من النقود من دورة الاقتصاد بدافع الاكتناز أو تدفق تحويلات إلى الخارج لضعف حالة الأمن والاستقرار وعدم اليقين والقلق . إن ذلك يجب أن يتم فى إطار دفع عجلة الاستثمار نحو تنفيذ مشروعات كبيرة تؤدى إلى خلق فرص عمل وتكون موجهة للتصدير لتضخ موارد تعوض النقص الذى حدث كما يمكن أن تضخ أموال للصندوق الاجتماعى لإقراض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لخلق فرص عمل جديدة والعمل على تقليص بيروقراطية الصندوق . كما أن تحسين مناخ الأعمال لابد أن يعود بفائدة على المجتمع للخروج من المأزق وهو أمر ما زال ممكناً فى إطار حزمة إجراءات متكاملة توجه إلى معالجة

الركود التضخمى، وبالرغم من معرفتنا جميعاً بأن الاقتصاد المصرى به موارد هائلة ولكننا نظل ننظر إلى أنفسنا على أننا فقراء رغم القدرات الكبيرة الغير مستغلة والتى ينبغى حسن استخدامها وإدارتها .

ومع بداية مساهمته فى الحوار أشار الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوى إلى أن المأزق الذى يتعرض له الاقتصاد المصرى إنما هو فرع من أصل وأن الأصل هو المأزق الاجتماعى أو المجتمعى وما يصاحبه من خلل فى ميزان القوى السياسية القديم والجديد وما يترتب عليه من مأزق تنموى شامل ، وأن قضية العدالة الاجتماعية لا تنحصر فى مجرد الحديث عن حد أدنى وحد أعلى للأجور أو الدخول بل هى وسيلة من وسائل متعددة الهدف ، لأن الهدف الأكبر الذى يجب ألا يغيب عن أنظارنا هو توفير مستوى معيشى لائق للمواطنين بالمعنى الموسع لمستوى المعيشة

إن الحل يظل بأيدينا والمسئولية تقع علينا ولا يجب أن ننتظر الدعم أو العون من الخارج ، وقد يكون الدعم الخارجى أيسر فى الوصول عندما نبدأ بأنفسنا ونظهر للعالم الخارجى أننا نؤكد التوجه نحو الاعتماد على أنفسنا ، كما أن الإجراءات التى عرضها الأستاذ الدكتور سلطان أبو على بينها الكثير من التعارض ، ومن هنا يجب التركيز على مفهوم الحزمة والكتلة المتكاملة من السياسات حتى لا نتعرض لتعميق أخطار التضخم وارتفاع الديون ... الخ .

وتساءل الدكتور إبراهيم العيسوى — هل تواجه مصر مأزقاً اقتصادياً واحداً أم أكثر من مأزق اقتصادى وقرر أننا فى الواقع نواجه مأزقين اقتصاديين على الأقل ، المأزق الظاهر الذى نتج عن الثورة وخاصة ردود فعل القوى المضادة للثورة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية . وأكثر الأمور صلة بهذا الموضوع ليس التردد الاقتصادى والتكنولوجى فى اتخاذ إجراءات حاسمة ولكن أيضا تفجير الوضع الأمنى وما ترتب عليه من إشاعة الخوف والرعب من جانب المنتجين والمستثمرين وعموم الناس والصلة وثيقة بين المأزقين وليس من الحكمة التعامل مع المآزق الحالة بمعزل عن المأزق المزمن ، والمشكلة الحقيقية فى سياسة التنمية أصلاً وليست فى السياسة الاقتصادية فقط أو السياسة المالية .

اقترح الدكتور إبراهيم العيسوى مجموعة اقتراحات للخروج من المأزق الاقتصادى الحالى قبل إفلات الزمام ودخول الوضع الاقتصادى المصرى إلى ما لا تحمد عقباه — تمثلت هذه الاقتراحات فى التالى :

- ضرورة التمسك بمفهوم الحزمة المتكاملة للسياسات والإجراءات .

- ضرورة التعامل بمنظور تنموى طويل الأمد حتى لا نتورط فى حلول ترهن التنمية فى المستقبل أو تلقى بأعباء ثقيلة على الأجيال المقبلة ، بالإضافة إلى ارتهان الاستقلال والاقتصاد المصرى .
- لابد من التحول من دولة الرقابة والتحفيز إلى الدولة التنموية المنحازة للفقراء بهدف إشباع الحاجات الإنسانية طريقاً للعدالة الاجتماعية .
- لابد من سياسة توسعية طالما أن الإنفاق متجه صوب الإنتاج مع الاعتماد على الذات وعدم التوسع فى الاقتراض الداخلى والخارجى .
- تقليص النفقات وإعادة هيكلة الإنفاق العام بمعنى أن يتم ترتيب الإنفاق حسب نظام صارم يخدم النشاط الصناعى والزراعى والارتقاء بالتعليم والبحث العلمى والصحة والإسكان الشعبى وتطوير العشوائيات ووضع نظام عادل للأجور وبرامج إعانة بطالة مرتبطة بالتدريب .
- محاولة الإسراع بإنعاش الاقتصاد من خلال تبنى الدولة عدداً من المشروعات الكبيرة بحيث يدور فى فلك كل مشروع كبير مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، على أن تساهم الحكومة بجزء ما لطمأنة المساهمين فيه وتطرح كشركات مساهمة يدعى للاكتتاب فيها الجمهور العام .
- زيادة الإيرادات وهى مربوطة بإعادة فحص صارمة للصناديق الخاصة والتقديرات تشير إلى ٣٦ مليار جنيه — وهى تتعارض مع مبدأ أساسى وهو وحدة الموازنة — كما أنه من المُلح والمطلوب إعادة هيكلة الضرائب بالكامل وهنا نذكر فرض ضريبة على تعاملات البورصة والتعاملات العقارية وزيادة الضريبة على السلع الكمالية ومراجعة شاملة للإعفاءات الضريبية ، وفتح الباب لتسجيل المبانى والأراضى وشقق التمليك برسوم مخفضة وبإجراءات مبسطة خلال أجل زمنى محدد — حيث هناك عدد كبير منها بدون تسجيل .
- مراجعة كافة صفقات الخصخصة توازياً مع مراجعة عقود الغاز سيراً على نهج دول أخرى سبقتنا إلى ذلك مثل الجزائر التى طالبت بتقاسم الزيادات فى الأسعار العالمية.
- يضاف إلى ذلك فرض ضريبة تصاعدية وأخرى على الأرباح الرأسمالية.

**المشهد الثانى :**

**" الدستور المصرى القادم : طريق الإنقاذ والتغيير والنهضة "**

فى الفهم والإدراك العام فإن الدستور ليس غاية فى ذاته ، ولا هو قواعد مجردة تكتب ولا تطبق ، ولكنه جزء من نظام حكم للشعب ، يباشر وظيفته — حين تطبق قواعده بين أناس يعتنقون قيمه ، ويتخذون مواقف يعبر عنها التشريع القائم فيهم .

وفى البداية كان دور المستشار محمد عبد العزيز الجندى حيث أشار إلى ما يجب أن يتضمنه الدستور الجديد لمصر فلابد من النص على أنها دولة مدنية ،ونظام جمهورى وشبه رئاسى ، خليط من النظامين البرلمانى والرئاسى ، يتولى رئيس الدولة ورئيس الحكومة إدارة شئون الدولة ، ويتولى التشريع ورقابة السلطة التنفيذية مجلس نيابى يقوم على انتخابات حرة ونزيهة تجرى دورياً على أساس الاقتراع السرى العام والمباشر تحت إشراف قضائى كامل وفقاً لنظام انتخابى يضمن حق الترشيح والانتخاب لجميع المواطنين . أيضا لابد أن ينص فى القانون على أن النظام السياسى على أساس مبدأ المواطنة وتعدد الأحزاب السياسية وحرية إنشاء الأحزاب السياسية بشرط عدم تعرضها للحقوق والحريات الأساسية ويحظر أن تفرق فى عضويتها بين المواطنين على أساس الدين ، وحق تكوين الجمعيات الأهلية وعدم تقييدها بالتراخيص وما شابه ذلك . المبدأ الثالث سيادة القانون واستقلال القضاء ضمانة أساسية لخضوع الدولة للقانون وكفالة العدالة للكافة ، ومن ثم من حق أى إنسان أن يلجأ إلى قاضيه الطبيعى ، والفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحقيق التوازن بينها مع تحقيق قدر من التعاون والتداخل دون الوصول إلى حد الاندماج بين السلطات أو هيمنة سلطة معينة على غيرها من السلطات . كما ينص على انتماء الشعب المصرى للأمة العربية ولغة الدولة هى العربية والإسلام دين الدولة ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع بما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام لشريعتهم فيما يخص أحوالهم الشخصية وأمورهم العقيدية والتعبدية..

كما أشار إلى أن يقوم الاقتصاد الوطنى على التنمية الشاملة وتشجيع الاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى وحماية المنافسة الحرة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وضمان توزيع عائدات التنمية على

جميع المواطنين ، كما يجب النص على أن كرامة الإنسان حق أصيل والثورة قامت من أجل كرامة الإنسان المصرى وعلى الدولة احترام وحماية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى التزمت بها طبقاً للمواثيق الدولية مع ضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أى معوقات والحماية الكاملة لدور العبادة .

وبالنسبة للحريات والحقوق العامة لابد أن يأتى الدستور الجديد متضمناً باباً مستقلاً عن الحقوق والحريات العامة وتلبية المطالب التى التفت حولها ثورة ٢٥ يناير ومحققاً للطموحات والآمال المنشودة للشعب المصرى منهياً المخاوف التى خلفتها التجارب الماضية المريرة التى عانى منها الشعب المصرى فى ظل النظام السابق .

وقدم الأستاذ رجائى عطية فى مساهمته عرضاً تاريخياً حيث استعرض الدساتير السابقة ، وهل نحن مستعدون لوضع دستور يستوعب الأمانى الوطنية التى قامت من أجلها الثورة أم لا ؟ ولا يمكن أن نعرض لهذه المسألة دون أن نتعرض للموقف الذى نحن فيه .

ولو نظرنا إلى ما سمى بالجمعية التأسيسية لإعداد الدستور طبقا للمادة ٦٠ فسنجد خلوها من قامات كبيرة فى الفقه الدستورى مثل ثروت بدوى ، يحيى الجمل ، أحمد كمال أبو المجد ، إبراهيم درويش ، مصطفى أبو زيد فهمى .... وآخرين.

إن اختيار أو تشكيل الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد الدستور لابسته السياسية والانحياز الحزبى الضيق ، حالة كون مجلسى الشعب والشورى ، بأغلبيتهما الإسلامية والسياسية ، قد استحوذت استحوذاً ضخماً ومؤثراً على تشكيل الجمعية ، ومن عناصر معظمها يتفق مع ميولهما السياسية والحزبية ، وتهميش باقى الأطياف الوطنية .

والمأمول فى الدستور الجديد كما تناوله الأستاذ رجائى عطية ، بأن يضع فى المقدمة النظام الدستورى الأصلح للوطن والأنسب والأوفق لتحقيق طموحات الأمة وفى مقدمتها تلافى الاستبداد الذى شاع فى الحقبة السابقة اعتماداً على السلطات والصلاحيات الواسعة المعطاه لرئيس الجمهورية فى دستور ١٩٧١ .

وفيما يخص صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية باعتبار أن هذا الباب هو الذى جاءت منه كل الرياح المعاكسة استطرد الأستاذ رجائى عطية مستعرضاً الجدل القديم بين فقهاء الدساتير وعلماء القانون ورجال الفكر والسياسة حول أنسب النظم الجمهورية — هل الرئاسية أم البرلمانية ، أم مزيج بقدر أو بآخر من النظامين لتلافى عيوب كل منهما والأخذ بأحسن ما فيه بما يوافق ويناسب الدولة والشعب . وأوضح أنه منذ يوليو ١٩٥٢– وفى دستور ١٩٧١ قد وضحت مثالب النظام الرئاسى — فهل يأتى الدستور الجديد القادم بما يضمن توازناً حقيقياً بين السلطات ؟ وهل ستتحقق بعض الغايات وطرح القضايا العديدة الحاضرة بشدة من المتوقع أن يدور حولها النقاش والجدل ومن أمثلتها : المواطنة — المادة الثانية من دستور ١٩٧١ — اتاحة السياحة كمصدر أساسى ومهم جداً للدخل القومى أم ستشهد تقليصاً ..الخ .

واختتم الأستاذ رجائى عطية العرض الذى قدمه بالحديث عن مطالب الانقاذ والتغيير والنهضة ، بالإشارة إلى أن الكثير منهذه الغايات المشروعة الواجبة التى تعتنقها الأمة ، قد بات مهدداً بكثير من العوائق بل وحوائط الصد. هل يخيب الظن ؟ هل نستطيع تجاوز ما يعترض هذه المهمة الكبرى من عوارض تمثل تحدياً حقيقياً لما ينبغى توفيره فى دستور يعبر عن مجمل الأمة ويكفل مسيرة الوطن فى أمان وسلامة وازدهار إلى ما نصبوا إليه فى السنوات القادمة .. ؟

**المشهد الثالث :**

**" الأمن والأمان الإنسانى والمجتمعى وتأمين إستدامة التنمية الشاملة "**

فى عمق اليقين يقول الله تعالى فى كتابه العزيز :

"لإيلاف قريش ، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ، فليعبدوا رب هذا البيت ، الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " صدق الله العظيم

فنعمة الأمن والأمان التى يشعرها الإنسان والمجتمع تنحو به إلى العيش على نحو سوى ومنتج يتطور بهذه الحياة يوماً بعد يوم .

إن أرقى الحاجات الإنسانية الأساسية فى سلم الحاجات لا يمكن تحقيقها ما لم تتحقق للإنسان والمجتمع على قمة هذا الهرم حالة الأمن والأمان .

والإشارة الواضحة فى مجمل العلوم الإجتماعية والسياسية ، أن أرقى ألوان الأمن هو ما ينصرف إلى الأمن المجتمعى لأنه ذلك الجانب من الأمان الذى يرتبط بالمجتمع ككل ، كما يرتبط ذلك بالكثير من أنماط الممارسات والمقومات التى إن توافرت فإن ذلك يكون بمثابة شهادة ودلالة على تطور ورقى هذا المجتمع .

فى مساهمته حدد المستشار الدكتور محمد هاشم نائب رئيس مجلس الدولة الأسس التى يقوم عليها المشروع القومى لمصر فى أربعة أسس هى : بناء مؤسسات الدولة – بناء القدرات الوطنية فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من المجالات – بناء الإنسان المصرى – تعمير الصحراء . هذه الأسس تشير بوضوح إلى أهمية الإنسان ومكانة الإنسان وبناء الإنسان.ولبناء الإنسان بناءً صحيحاً يجب توفير الأمن له ، والمعنى العادى للأمن هو الوضع الذى يكون فيه الشخص غير معرض لأى خطر ، وهنا يجب توسيع مفهوم الأمن بالإشارة إلى تلك الجهود التى بذلها محبوب الحق فى إطار البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بنشر تقرير يقوم على بدائل أخرى بخلاف الناتج المحلى الإجمالى حيث صدر تقرير التنمية البشرية فى ١٩٩٠ بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأى أمه وأن الهدف الأساسى للتنمية هو توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، كما حاولت تقارير التنمية البشرية اللاحقة تبنى مفهوم إنمائى واسع – لهذا جاء التقرير فى ١٩٩٤ بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل جوانب الأمن : الاقتصادى – الغذائى – الصحى – البيئى – الشخصى – الجماعى – السياسى ، كما جاء تقرير ١٩٩٩ بعنوان عولمة ذات وجه إنسانى بسبعة تحديات تهدد الأمن الإنسانى فى عصر العولمة هى : عدم الاستقرار المالى – غياب الأمن الوظيفى المتمثل فى عدم استقرار الدخل – الأمن الصحى – الأمن الثقافى – الأمن الشخصى – الأمن البيئى – الأمن السياسى والمجتمعى ، كما جاء بتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩ المعنون تحديات أمن الإنسان فى الدول العربية حيث أشار إلى أن أمن الإنسان هو الأساس المادى والمعنوى لحماية ضمان الحياة ومصادر الرزق ومستوى من العيش الكريم للأغلبية.

وهنا أشار الدكتور محمد هاشم إلى عدم التسليم بكل ما جاء بهذه التقارير حيث بهاإهمال أثر الاحتلال والتدخل الخارجى على أمن الإنسان، والتأكيد على أن مفاهيم الأمن والتنمية ليست منفصلة بل هى

مفاهيم متداخلة يؤثر بعضها فى البعض بغرض أسمى وهو أبعاد السياسيين والقادة الإداريين عن التركيز فقط على الأمن الجنائى والسياسى .وعندما رفعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شعارات : عيش – حرية – كرامة إنسانية – عدالة اجتماعية كانت تعبر عن فقدان الإحساس بالأمن الإنسانى فى مفهومه الواسع . وكأنها كانت – بل أكدت على وصول الرسالة – وهى فى كل الميادين تطرح قائمة بائسة عن : البطالة – الأمية – العشوائيات – انتشار وتفشى كافة أنواع الأمراض – العنوسة – الطلاق – أطفال الشوارع – التفاوت الاجتماعى الصارخ – مشاكل التقاضى ...الخ .

وفيما أشار إليه – طرح الدكتور محمد هاشم مجموعة من الأفكار اقتراباً لحل بعض المشاكل المزمنة التى تمس أمن الإنسان والمجتمع فى مصر وعلى سبيل المثال :

(١) مشاكل أهل النوبة والبدو وأهالى سيناء (قرار دولة)

(٢) تفشى الأمراض الخطيرة فى المجتمع المصرى (إعلان توعية)

(٣) مواجهة الأمية والقضاء عليها (التجنيد لمحو الأمية)

(٤) التأمين الصحى لكافة الطبقات المجتمعية (مشكلة إدارة وتمويل وجودة خدمة)

(٥) تلبية الحاجات الأساسية الإنسانية :

(غذاء – مسكن – صحة – تعليم – ثقافة – نقل – اتصالات ومواصلات – نهضة اقتصادية اجتماعية قائمة على استراتيجية وطنية)

(٦) الحقوق والحريات السياسية بما يحقق الأمن الإنسانى :

(الفرصة التاريخية السانحة لوضع دستور مصرى جديد)

(٧) ترشيد بنود الميزانية العامة فى التعليم والصحة (حسن ترشيد بند الدعم فى الميزانية)

(٨) تطوير الجهاز الشرطى لمواجهة الانفلات الأمنى

(تحقيق الاستقرار الحقيقى يقوم على احترام وانفاذ القوانين فى ظل سيادة الدستور والقانون)

وفى طرحه الذى شارك به الأستاذ الدكتور على سليمان – أستاذ الاقتصاد بالجامعة البريطانية بالقاهرة أكد أن الأمن والآمان ليس موضوع شرطه ونظم وقوانين وإنما أيضا حقوق أساسية وترتيبات اقتصادية وتوازنات مؤسسية معينة تسمح بأن يشعر المواطن بالأمن والأمان .

وفى طرحه عن الحقوق الاقتصادية ، قال : إن أهم حق للمواطن هو حقه فى عيش كريم ، فى حياة كريمة، ولسنا فى حاجة إلى استيراد أى مبادىء دستورية من أى دولة بل الاسترشاد فقط مع وجوب العودة إلى مبادئنا المستمدة من الأديان السماوية حيث جميعها تحترم وتبجل الإنسان ، والمسئول يكون مسئولاً عن رفاهية المواطن . كما تركز الأديان على أن يكون الإنسان محمياً ضد خطر الجوع ومن الخوف وألا يعيش عيشة غير آمنة ، والميثاق العالمى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية نحمى المواطن من الخوف والجوع ؟ فى انتفاء هذا تنتفى شرعية الدولة ، لذلك نهجت معظم الدساتير نهجاً جديداً بإضافة الحقوق الأساسية للمواطن .

وكما أن هناك حقوق فهناك واجبات تشمل تضامن المجتمع فى تكاليف الخدمات العامة وتأتى هنا قضية الضرائب وتعديل شرائحها والتهرب الضريبى ، وهنا نذكر بأن معظم الإعفاءات شملت كل مصادر الدخل الكبيرة من الضرائب مثل الأرباح الرأسمالية وأرباح البورصة ويمتد الإعفاء إلى الأجانب بالإضافة إلى عدم وجود ضرائب على فوائد البنوك . ونذكر كذلك بأن الحكومة رفعت يدها عن الرقابة على الأسواق ، وهناك حالة من الإعلانات المضللة للمستهلك ولا أحد يقف لمواجهتها مثل إعلانات السيارات التى تباع بفائدة ٦٪ وعند الواقع تجد أن سعر الفائدة يتخطى ١٤٪ ويعللون الفائدة بأنها فائدة استهلاكية ، حتى المشروعات الصغيرة أصبحت مصدر ربح للمقرضين مع أن الطبيعى أن تكون الفائدة شبه معدومة .

وفى مساهمته جذب الأستاذ الدكتور محمود عبد الحى — مدير معهد التخطيط الأسبق الانتباه إلى التركيز على المشكلات وعلاقتها بالأمن والأمان ، وذكر أن الأمن تعبير عن حالة واقع عام فى المجتمع ، أى أن هناك قواعد وإجراءات وأدوات توظف لتحقيق حالة الأمن ، والأمان لا ينفصل عن إحساس الشخص وعن إحساس المجتمع وسواء كان فرداً أو أسرة أو المجتمع بأسره محلياً كان أو على مستوى الوطن . وقد يكون هذا الإحساس صادقاً أو مبالغاً فيه ، هنا لابد أن نتناول أجهزة الإعلام ودورها فى بيان مدى سيادة حالة الأمن والأمان فى المجتمع المصرى ومدى التمكين من تحقيق الأمن والآمان أو انتزاعه من نفوس الناس. ولا تنفصل قضية الأمن والأمان عن التنظيم المجتمعى بأن يكون لدينا تنظيم مجتمعى حديث يقر بحقوق الناس فى التظلم أو الشكوى دون تعقيدات أو عقبات

فى تحقيق ذلك سواء كانت عقبات مادية أو زمنية لأن الكثير منا له حقوق ولا تتحقق بسبب التعقيدات مثل عدم الذهاب إلى الشرطة أو محاولة رفع قضية لاسترداد حق ضائع أو مسلوب تستغرق سنوات ونفقات لا يحتملها . الجانب الآخر ربط مفهوم الأمن والآمان بالفكرة المستحدثة نسبياً التى تسمى رأس المال الاجتماعى وكان ينصب فى الماضى على مفهوم البنية الأساسية ومع مفهوم التنمية البشرية .ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى ليعبر عن الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع بحيث يكونون رصيداً بعضهم لبعض فى تنفيذ أعمال مشتركة لمصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع ككل . ورأس المال الاجتماعى تدهور تدهوراً كبيراً وخطيراً لأن الإحساس بالأمان حتى فى نطاق الأسرة الضيقة تم العصف به بشدة بطريقتين متناقضتين فيما قبل الثورة وفيما بعدها.

وهنا لابد أن يكون لدينا إرادة حقيقية للعبور بالمجتمع من هذه الحالة (السائبة) إلى حالة أكثر استقراراً نرى فيها خطوطاً واضحة متسلسلة لمسار الحياة فى مصر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً .

**المشهد الرابع :**

**" التطورات الاجتماعية والاحتجاجات المتكررة وقضية إدارة الأزمات "**

فالمشهد القائم وما يرتبط به من تطورات اجتماعية سياسية فى ثقافة الاحتجاج الذى يتولد من خلال مجموعة الضغوط والمآسى الاجتماعية والسيكولوجية التى لا تسمح بتوافق الفرد مع ذاته ومجتمعه ، تلك التى تتمثل فى ارتفاع البطالة ، وشيوع الإحباطات ، وضياع الحقوق ، وانخفاض الدخول ، وعدم إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، وإنماء القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب والرغبات الخاصة مع انتشار وعمق ثقافة العوز المادى والنفسى والاجتماعى ، وتفسخ القيم وتفشى اللاعقلانية ، ساهم كل ذلك فى إذكاء توليد وروح العنف الثقافى — ناهيك عن تأسيس منظومة فكرية تسمح بتفاعل المعدمين والمهمشين والعاطلين والمعوزين والفقراء معها .

طرح الأستاذ الدكتور حسن نافعة — أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — في إطار القضية الأم ، وتحدث عن العامل المركزي في كل التطورات الاجتماعية لأن أساسها هو وجود نظام سياسي اجتماعي إقتصادى غير قادر على حل مشكلات هذا المجتمع ووصل إلى الدرجة التي تسمح له بالاستمرار وبالتالي أنفجر من داخله ، وما احتواه هذا النظام من استبداد

وفساد وعدم عدالة اجتماعية وغيرها من المظاهر السلبية كلها تنفجر في وجهنا الآن وما تزال تتوالى ولم نستطع بعد أن نقيم النظام الجديد الذي يلبي كل المطالب بالتغيير والتى تحتاج أن نتوقف عندها ، هل هي مطالب موحدة ؟ هل هناك رؤية مجتمعية ، هل هي متفقة على شكل النظام الجديد الذي يتعين أن يحل محل النظام القديم أم لا ؟

كما استعرض الطرح الحركة السياسية الوطنية فيما سبق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ومن أمثلتها : حركة كفاية ، ٦ ابريل ، التجمع الوطني للتحول الديموقراطي ( د. عزيز صدقي )، الحملة المصرية ضد التوريث ، الجمعية الوطنية للتغيير حتى ثورة ٢٥ يناير التي فاجأت الجميع.

وكانت الإشارات والتحليلات التى قدمها العرض عن المرحلة الانتقالية ( الأولي ) إشارة إلى دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة البلاد التى امتدت من ١١ فبراير ٢٠١١ واكبها العديد من المشكلات ، نزيف الدم لم يتوقف ، مظاهر الاحتجاج والمظاهرات ، والاعتصامات لم تتوقف لأن الأزمات زادت وتفاعلت ، حتى إذا نظرنا اليوم وبعد مرور حوالي ١٥ شهراً على سقوط رأس النظام القديم سنجد أن البطالة لازالت كما هي وربما تفاقمت ، سنجد درجة الإحباط زادت عما كان قائماً من قبل ، سنجد أن الأسعار زادت والفقراء ازدادواً فقراً ، كمية الفساد الموجودة لم تنقص وربما حتى كميات وأحجام الأموال التي هربت خلال هذه الفترة الانتقالية لم تتوقف ، وهناك من التقارير ، ما يقول أنها زادت كثيراً عما كان يحدث من قبل .

لكن ما يطمئن أن الشعب المصري لا يمكن أن يعود إلى ما كان عليه ومازال يتمتع بزخم وحيوية تجعله شديد التوهج وشديد الحرص على المحافظة على حقه على الأقل في الاحتجاج وحقه في الثورة ... الخ المشكلة هنا الآن أننا في لحظة القدرة فيها على صياغة مؤسسات على المستوى المجتمعي العام أو علي المستوى القطاعي ، أو على أى مستوى من المستويات تثير علامات استفهام كبيرة ومازال الغموض هو سيد الموقف ولا نعرف بالضبط هل سوف يستطيع هذا النظام المؤسسي الذي نطمح إليه والذي نتمنى أن يكون قادراً على حل المشكلات القائمة بالطرق السلمية وأيضا التمهيد لنهضة او نقلة حضارية في المستقبل .

وهنا بلور الدكتور حسن نافعة ما يريد جذب الانتباه إليه فيما عرض من أفكار خلال هذا الطرح ، إننا لن نستطيع أن نعالج أى مشكلة أو اى مطالب فئوية أو غير فئوية أو احتجاجات ... الخ علي مستوى قطاعي أو علي مستوى محلي ما لم نتمكن من إقامة القواعد السلمية لنظام سياسي متكامل المعاني تكتمل صورته في انتخابات رئاسة الجمهورية وبناء المؤسسات السياسية المستقرة :هي المدخل الرئيسي – وقد تكون المدخل الوحيد – الذي سيسمح لنا بوضع القواعد التى تمكنا من حلول عملية وعلمية لكل المشكلات التى نواجهها سواء كانت مشكلات تتعلق بالفساد العميق الجذور في المجتمع المصري أو بالمشاكل المتعلقة بالتفاوت الاجتماعي أو المشاكل المتعلقة بالتعليم والصحة. أى بالمشاكل التى يجب أن نتخلص منها إذا أردنا أن نبدأ انطلاقه جديدة ونبدأ مرحلة من مراحل النهضة التى تحقق نقلة حضارية في المستقبل يلهمها دائماً الشعب المصري .

وليس من قبيل طمأنة النفس القول إن الشعب المصري الذي استطاع أن يفجر هذه الثورة الرائعة والتي تعتبر النموذج الرائع للثورات في العالم وفي التاريخ قادر على أن يحمي هذه الثورة. لكن المسألة كلها تتعلق بكم من الوقت سيستغرق ؟ كم من الضحايا ستسقط علي الطريق قبل أن نتمكن من تأسيس هذا النظام ونأمل ألا يكون الضحايا كثيرون وألا تطول المرحلة بأكبر مما هو مرغوب فيه – هذه نبرة تفاؤلية نتمنى جميعاً أن يتحقق صداها إن شاء الله ...

وفي مساهمة الأستاذ الدكتور حسن أبو طالب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام – تم التركيز في مقاربته على موضوع الاحتجاجات الاجتماعية كجزء من إدارة الأزمة وكانت هناك إضاءات تربط ذلك بالمشاهد السياسية والاجتماعية المتوقعة في المرحلة المقبلة ، والاحتجاج بمظاهره المختلفة من اعتصام ، من اضطرابات من كل أشكال الاحتجاج هي حقوق مشروعة وهي حق مشروع لكل فئات المجتمع ، هذا الأمر مؤكد عليه قبل الثورة وبعدها لأنه أداة التعبير الكامل وكمقدمة للتغيير القادم . والتغيير القادم مرتبط تماماً بالسلوك التنموى الأمثل – وربما نحتاج هنا دراسة ذات طابع نوعي لطبيعة الاحتجاجات الاجتماعية حتي يمكن الإجابة علي :

ما هي نوعية المطالب التى طرحت ؟ ما مدى شرعيتها من الناحية القانونية وكذلك من الناحية الاجتماعية ؟ كيف كانت تنظم هذه الاحتجاجات وكيف كانت تصعد ؟ كيف تم حل أو احتواء هذه

الاحتجاجات ؟ هل كانت نهائية ؟ إذن نحن محتاجون إلى دراسة هذه التفاصيل دراسة مفصلة لنستطيع أن نقول ما هي الملامح الرئيسية للحركة الاجتماعية الموجودة في المجتمع المصرى خاصة في الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ومسألة الاحتجاجات الاجتماعية ليست منفصلة عما يحدث ( أو قد يحدث ) من مسائل سياسية ولا بد أن نرسخ مفاهيم الناس علي التعايش مع الديموقراطية التى تبتعد بنا عن الرؤى الجزئية التكيفية لإنهاء الحالة مع التقليل في المعالجات العاطفية، ونكون هنا أمام ثلاث مداخل أساسية متكاملة : لابد أن يكون بعد تشريعي لتنظيم الاحتجاجات مهما تنوعت ومهما كانت دواعيها وأسبابها ، المدخل الثاني يركز على البعد الاقتصادي التنموي لمعالجة كل أسباب الاحتجاجات الاجتماعية ( التفاوت الاجتماعي – تفاوت الأجور – شروط العمل غير المناسبة ... الخ ) والبعد الثالث هو البعد السياسي التعبوى والتنشئة ،لابد أن نتعاون مع ثقافة الاحتجاج ونضعها في حجمها الحقيقي ويستدعى هنا دور الإعلام للتعامل المهني المرتبط بفكرة المسئولية الاجتماعية .

إذا لم تتكامل الجهود في الثلاث مداخل تلك فلن نستطيع أن نجيب على الاحتجاجات ولن نستطيع عمل المشروع التنموى ولن نستطيع عمل علاقة مستقبلية لهذا البلد – ولا يسمح أن نستشعر أى نبرة تشاؤمية في هذا – ولكن شرط الضرورة هنا مؤكد لنتجاوز هذه المرحلة الانتقالية الثانية ( إذا جاز التعبير ) ولن يكون ذلك إلا بتعاون المؤسسات ورؤية تنموية ونظام سياسي واضح يعرف فيه الكل مسئولياته وأعبائه حيطة لمستقبل وطن يجب أن ننقذه من أى أزمات جديدة ينزلق إليها .

وفي العرض الذي شارك به الأستاذ الدكتور / محرم الحداد – الأستاذ بمعهد التخطيط القومى انطلق من أن العالم يعيش عصر الأزمات والكوارث بشكل عام على كافة المستويات رغم التقدم العلمي والتقنى الموجود ورغم التطورات الهائلة خاصة بعد ثورة المعلومات والاتصالات ، وما يميز مصر في كل الأزمات التى تحدث فإنه يرجع الي العديد من العوامل والأسباب : مستوى التعليم ، مستوى الثقافة ، مستوى الكفاءة ، درجات العطاء الإنساني ، دور الجهاز الإداري على كل المستويات في الدولة للتعاطى مع الأزمات ، احتمال وقوع الأزمة ، أهمية الأزمة ، مدى خطورة الأزمة ، الإشارات المبكرة للأزمة ، كيف نعالج الأزمة قبل وبعد وقوعها ... الخ ، والأزمات تظهر على شكل إضرابات –

اعتصامات ، وقفات احتجاجية .... الخ كلها تؤثر على مجمل النشاط العام أى أنشطة الوطن المختلفة : الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية ... الخ وهي تؤثر بالفعل على مصالح الأفراد وتمس الحياة اليومية للمجتمع في حاضره ومستقبله .

وبالنسبة للمشاكل والأزمات الاجتماعية فإننا نجد : تهديد الأرواح والأعراض والممتلكات – البنية المجتمعية للشعب المصرى – الانفلات الأمنى وغياب الأمن المؤدى إلى عدم الانضباط – ظاهرة البلطجة – السطو وسرقة البنوك وشركات الصرافة – تهديدات نالت المتحف المصرى – خطف الصغار وطلب الفدية – اقتحام وصرف بعض المصالح والمنشآت العامة الحكومية – وكذلك المنشآت الخاصة – تدهور الأخلاق وتآكل منظومة القيم – فقد الثقة بين تيارات الفكر المختلفة والحكومة والمجلس الأعلي للقوات المسلحة في هذه المرحلة الانتقالية – المطالب الفئوية والعمالية – الاعتصامات وإشغال المرافق العامة وتعطيل حركة المرور وقطع الطرق – زيادة معدلات ارتكاب الجرائم حسبما تفرضه ظروف المرحلة الانتقالية– تجارة المخدرات – فوضي المرور... الخ .

إن الحديث عن فكرة ومفهوم وتعريف العدل على إطلاقه أو فيما يخص العدل الاجتماعى الاقتصادى إنما ينصرف إلى الواجبات والمفاهيم الأخلاقية التى تظل حياة مشتركة للبشر متمثلة فى العمل من أجل الصالح العام دون إضرار بالغير حيث لا ضرر ولا ضرار وبالتأكيد على إعطاء كل ذى حق حقه فى التبادل وتوزيع الثروة وإقرار المكانة الإنسانية والمساواة فى الثواب والعقاب.

إن المساواة فى الثواب والعقاب تتطلب بناء اقتصاد أكثر عدلا إذا ما أردنا تحقيق متلازمة العدل الاجتماعى الاقتصادى فى آن معا، وهذا العدل الاقتصادى المجتمعى إنما يقوم على دعائم أربع تشمل توسيع ملكية أدوات الإنتاج، تقنين قوة الدولة الاقتصادية، ضبط حرية الأسواق وانفتاحها، الإقرار غير المتحيز لحق الملكية والتوزيع.

إن تلك الدعائم الأربع المذكورة تواجه بتحديات فجوات أربع تقف كعقبة كؤود فى أى مسار للإنقاذ واستنهاض أى فرص للتقدم، هذه الفجوات تتمثل فى فجوة الأداء الاقتصادى، والإنتاجية هى الحلقة الأساسية الهشة لتلك الفجوة، كما تمثل فجوة التنافسية وحلقتها الهشة الأساسية فى الاستثمار، كما أن فجوة المشاركة المجتمعية الحقيقية الفعالة والرشيدة واقعة فى ربقة المجتمع المدنى، إن فجوة

استحقاق الدعم تعبر عنها حلقتها الهشة فى عدم وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين أى فى المستهلك النهائى مرورا بالوسطاء.

إن المحصلة الحقيقية لتلك الفجوات جميعا بتضافر حلقاتها الهشة إنما تصب بكافة سلبياتها فى فجوة الفجوات التى تعبر عنها فجوة العدل الاجتماعى الاقتصادى التى عادة ما يعبر عنها بفجوة العدالة الاجتماعية التى تعبر عن غياب الوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية لتنتقل بها من الكفاف إلى مستوى الكفاية.

إن ذلك لن يحدث ما لم نتذاكر معا ونتحاور معا ونتفق ونتوافق معا مع كل ما ورد بالمواثيق الدولية للتعبير عن هذه الحاجات فى سمت حقوق إنسانية أقرتها العهود الدولية وحقوق الإنسان، ليصبح المطلوب هو حماية الحد الأدنى – كمستوى كفاية: فى السكن الملائم، والغذاء الكافى– والتعليم بوصفه حقا تمكينيا– والصحة التى تمنح الفرصة لاكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا– والعمل الذى يحقق الكرامة الإنسانية.

المشهد الخامس:

## "العدل الاجتماعى الاقتصادى والرؤى المجتمعية حول كيفية تحقيقه"

يشير الإدراك والفهم تعاملا مع قضية العدل على المستوى العالمى أن نقر بأن العالم أصبح وحدة التحليل، لأن الإنسان لم يصبح وطنيا أو قوميا فحسب ولكنه شاء أم أبى فهو إنسان كونى لأن هذا الإنسان أصبح يعيش فى شبكات علاقات إنسانية .

ينصرف كل ما نذكره فى هذا الصدد إلى المساواة– وعدم التمييز– واحترام الخصوصية– والوصول إلى المعلومات– والتنقل– وغيرها الكثير والكثير مما يجب أن نحيط بتفاصيله وكافة مفرداته.

وفي عرض الموضوع أكدت الأستاذة الدكتورة سحر الطويلة – مدير مركز العقد الاجتماعي بأننا كنا ننادى دائماً بأن الأمور لا تسير على ما يرام وسوف تحدث مشكلة أساسية نتيجة غياب العدل الاجتماعي والاقتصادي ، وليس من قبيل المصادفة أنه في نفس هذا الوقت نجد مؤسستين من المؤسسات الدولية على اختلاف الرؤى لكل منهما تشيران إلى العدل الاقتصادى والاجتماعي ، هما

البنك الدولي ومؤسسة جالوب لاستطلاعات الرأي ، فمؤسسات جالوب دأبت منذ عام ٢٠٠٨ علي استطلاع موحد في جميع دول العالم ، تسأل عدداً محدداً من الأسئلة :

إلى أى مدى تشعر بالأمن وأنت تسير في الشارع أو في المنطقة التي تعيش فيها ؟ إلى أى مدى تشعر بالأمن وأنت داخل منزلك وفي مكان العمل ؟

كم مرة لم تحصل على وجبة من الوجبات الثلاث في المنزل نتيجة قصور في الموارد المالية ؟ إلى أى مدى تشعر بالاطمئنان عند الإصابة بمرض من أنك ستنال الرعاية الصحية اللازمة للحالة المرضية التي أصبت بها ؟ وإلى أى مدى تشعر أن التعليم والتدريب الذي تلقيته طوال حياتك أتاح لك الحصول على فرصة عمل لائقة من وجهة نظرك ؟

جمعت هذه البيانات وتم تفريغها في قاعدة بيانات تسمى " استطلاع الرأي العالمي " تلك القاعدة ليست متاحة لكن يتم بيعها للحكومات ولكبار أصحاب رأس المال وللشركات متعددة الجنسية — لماذا يتم هذا ؟ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه الآن معايير جديدة يحدد على ضوئها أين تستثمر الأموال ؟

لأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الآن فصاعداً لن يتجه إلى الدول التي تحوى غالبية كبيرة من الفقراء الذين لا يجدون قوت يومهم ، ولا يستطيعون الحصول على الوجبات الثلاث ، ومن ثم لن يذهب الاستثمار الأجنبي إلى الدول التي تحوى فقراء لا يستطيعون العمل نتيجة لنقص الغذاء وأيضاً الدول التى ليس بها غطاء تأمين صحى ولا إلى الدول التى لا توفر تعليماً ولا تدريباً يؤهل من يحصلون عليه على فرص عمل ولا يتجه إلى دول يشعر مواطنوها بعدم الأمان .

إن آخر تقدير صدر من البنك الدولي في ٢٠١١ كان يحمل عنوان " التماسك الاجتماعي " وفي مقدمة التقرير يتناول وضعاً عالمياً جديداً حيث انتقل مركز جاذبية الثروة ومركز الجاذبية الاقتصادية من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب ، وعلى حد قولهم انتقلت بلا رجعة — لقد مضي زمن النمو الاقتصادي المرتفع في أوروبا الغربية وأمريكا . ولقد قدم التقرير النصيحة إلى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والصين ودول جنوب شرق آسيا في ثلاث نقاط محددة ، الأولي : هي الحاجة إلى مؤسسات

داخلية ومؤسسات من المجتمع المدني ، والثانية : هي رأس المال الاجتماعي ، والثالثة : تحقيق الحراك الاجتماعي المتأتي من تفاعل وتراكم ما سيحدث في النقطة الأولي والثانية .

قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان هناك غياب كامل للشفافية وتدنى فرص المشاركة في وضع السياسات العامة وكانت المعاناة من الفقر والبطالة والفساد ظاهرة واضحة لنا جميعاً وغياب تام للخدمات الاجتماعية والصحية فالفقر والبطالة ما هي إلا ترجمة لغياب الدمج الاجتماعي، ولم تكن هناك عين حريصة ترى مفاهم المستبعدون والمهمشون وتسعي جاهدة لانتشالهم ، ولم تكن هناك أيضا عين واعية تضمن للمجتهدين أن يتحركوا على السلم الاجتماعي ، ولم يكن هناك تراكم حقيقي جاد لرأس المال البشرى في صوره الصحية والتعليمية مع تدنى الخدمات المقدمة من الدولة . والمطالب التى نادى بها الثوار في ميادين التحرير هي نفس المبادىء التى نادى بها مركز العقد الاجتماعي منذ ٥ سنوات والمبادىء الأساسية التى نادى بها المركز هي المساواة في الحصول على الخدمات العامة وحق أدنى لكل مواطن في حياة كريمة ومشاركة فاعلة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية العادلة التى تلبي احتياجات كل فئات المجتمع ومساءلة تضمن مكافحة الفساد وحصول المواطنين على حقوقهم والتزاماتهم بواجباتهم.

والشروط الأساسية لتفعيل عقد اجتماعي جديد هي ما يغيب عنا في هذا المجال ألا وهي الرؤية الأساسية ، فالعدالة الاجتماعية تتردد على ألسنة الجميع ، لكن ليس للكل يتناولها بنفس المنظور وبنفس المعنى ويرى نفس الآليات وهنا يقع العبء على النخبة والخبراء في توظيف فرصة حالة الفوران الموجودة في الشارع المصري والرغبة الحقيقية في التغيير في ظل ارتفاع نسبة الأمية . حتى هذه النسبة العالية لديها فهم كبير لمحاولة المعرفة والاستجابة وذلك من خلال إعطائهم الفرصة بدلاً من تهميشهم وان ندخل في حوار جاد حول الإتفاق علي المصطلحات ، هل لدينا رؤية أساسية بأن يكون هدف التنمية هو تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وحياة كريمة للأغلبية ؟ إذا اتفقنا على هذه الرؤية فعلينا أن نوضح للناس أننا لا نطلق مصطلحات بل نكون مدركين للتماسك الاجتماعي مع توضيح الأبعاد الثلاثة للتماسك الاجتماعي ( المؤسسات التراكم الصحي والتعليمي لرأس المال البشرى – الحراك الاجتماعي )

والنمو الاقتصادى لا يتحقق إلا بتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في ظل نمو اقتصادى متوازن جغرافياً وقطاعياً بهدف خلق وظائف حقيقية لائقة ويسخر كل الأدوات والسياسات والقطاعات لتحقيق هذا الهدف للجانب الاجتماعي .

ومن ثم يجب أن ننظر إلى الضمانات المؤسسية للحكم الديمقراطي والعمل علي إيجاد توازن بين السلطات وتنظيم العلاقات بينهم والشفافية وتوزيع المشاركة في صنع القرار الاقتصادى والاجتماعي ، وفى ظل هذا الصدد فإنه تجدر الإشارة إلى أن مركز العقد الاجتماعي قام بدراسات ومراجعة للأدبيات في هذا الشأن وخلصنا إلى ضرورة وجود مجلس اقتصادى واجتماعي في مصر يسمح بوجود حوار مستمر وشفاف يجمع أصحاب الأعمال والعمال والمجتمع المدنى بأطيافه المختلفة لمناقشة الأمور الهامة والسياسات الاقتصادية الاجتماعية وبصورة تضمن نوعاً من الضغط على السلطة التشريعية لتبني آراء وتصورات وسياسات وتشريعات تلبى احتياجات فئات المجتمع المختلفة وتحقق التوازن بين مصالح هذه الفئات ، وقد يكون رأى المجلس الاقتصادي الاجتماعي غير ملزم للسلطة التشريعية لكن في قدرته على حشد الرأى العام بقدر شفافية الحوارات التى يجريها بين الفئات المختلفة يمكن فرض آرائه على السلطة التشريعية بأن تنظر لما يصدر عنه من اقتراحات بعناية ، والعدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا بقدر شعور المواطن بالأمن والأمان ، والمواطن لا يشعر بأمنه الإنساني إلا إذا تحقق الأمن بمفهومه الشامل مع ضمان عدم تجاوز أى سلطة لحدودها .

وكانت مداخلة التعقيب من الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيع بالإشارة إلى توزيع الملكية الزراعية بعد ثورة ١٩٥٢ كعامل حاسم في رسم الخريطة الاجتماعية ، ولكن إعادة توزيع الثروة بطريقة عكسية بالقانون من خلال العلاقة بين المالك والمستأجر في ظل الانفتاح الاقتصادي ومن ثم لا بد من إعادة النظر في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، كذلك إعادة الحياة للتعاونيات الزراعية وإعادة صيغة الملكية التعاونية .

لقد أثيرت عدة مطالبات بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – الضريبة التصاعدية أى لا بد من إعادة النظر في التصاعد بحيث تبدأ الزيادة عن الحد ألاقصى الحالى (٢٠٪)من ٥٪ في حالة مليون جنيه لتصل إلى ٣٠٪ لأكثر من ١٠ ملايين جنيه لتكون وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل على المستوى القومى

طالما لا نملك إعادة توزيع الأصول في القريب العاجل ، كذا يمكن فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على مكاسب المتعاملين في البورصة وإعادة ضريبة التركات ورسم الأيلولة ومواجهة مختلف الحيل للتهرب الضريبي . لكن العمل على زيادة الإنفاق الاجتماعي وخاصة علي التعليم والصحة هو أوجب واجبات إقرار التمكين للعدالة الاجتماعية ، وأيضا نضيف علاج الفجوة التمويلية التى تقدر بنحو ١٠٠ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي القطاعات التى يمكن أن تحقق فرص عمل ودخول لشرائح اجتماعية ومن ثم فمنح الائتمان بأسعار فائدة معقولة من خلال الصندوق الاجتماعي والجمعيات الأهلية والجهاز المصرفي يمكن أن يشكل مدخلاً مهماً من مداخل إعادة توزيع الدخل بل وإعادة توزيع الثروة في المجتمع لصالح الفئات الضعيفة .

المشهد السادس :

" الثقافة والأخلاق والسلوك وتفاعلاتها مع منظومات : العلم — الإعلام — الديموقراطية "

استهل الأستاذ الدكتور صلاح قنصوه رئيس أكاديمية الفنون سابقاً بالإشارة إلى خلفيته العلمية في علم الفلسفة وخبرته العملية في علاقته بالعلوم الاجتماعية ونوه عن منهج التجديد الذي سيتبعه في عرض ما يريد أن يتحدث فيه وهو موضوع الثقافة كموجه إنساني وضعه الإنسان في قلب الطبيعة — وهذه الصناعة هي الثقافة كيف نشأت هذه الصناعة ؟ كيف أنتجت ثمرتها ؟ لأن الإنسان وحده هو من يمتلك قدرة خاصة للإدراك المعبر عنه بالخيال — الذي يعبر عن السيطرة على عالم الواقع — والخيال هنا بمعناه اللغوي أي الصورة ، ومثال ذلك شجرة وعليها ثمرة ومر عليها حيوان وإنسان — والصورة التي يستطيع الإنسان أن يصنعها لا يستطيعها الحيوان ، لأن الإنسان يستطيع أن يرسم صورة خيالية ، الثمرة فيها في فمه رغم أنها ليست في فمه لماذا ؟ لأن الصورة ( الخيال ) هنا تتمثل في ثلاث جوانب : الشجرة وفرع الشجرة — الحجر الموجود في الأرض ويمكن استخدامه — إصابة الثمرة وهنا نصور للعلاقات بين الثلاث جوانب وإقامة هذه العلاقات الجديدة غير موجودة في الواقع هذا هو الخيال .

لكن هذا الخيال هو إنتاج لإدراك الغياب وهذا الذي دفع بالإنسان إلى اختراع اللغة وهذه الحروف التى تتجمع هى لا تصور مباشرة الواقع إنما هي شيء غير موجود غير مرئي — ولكن عندما تستخدم الكلمة تؤثر في الواقع رغم هذا الغياب أو عدم الحضور — اى غير موجود ... وهنا تتكون مسافة بين الإنسان والواقع ويملؤها الخيال ، من هذا الخيال الإيجابي تبدأ الثقافة الإنسانية ، والثقافة الإنسانية ببساطة كيف نصنع عالماً جديداً غير عالم الطبيعة التى أنا فيها مجرد عضو — إنما أنا إنسان أستطيع أن أسيطر على هذا الواقع بأن أفكر في المستقبل وهو غياب ، غير قائم ، وأفكر في الطرق وكيفية استخدامها بشكل غير حاضر مرة أخرى هذا هو الخيال — هذه الصورة خلقت اللغة — خلقت الأفكار ، خلقت ما يمكن أن نسميه عملاً ومبارزة ثقافية .

فالثقافة هي هذا العالم الذي خلقه الإنسان في مقابل الطبيعة أو العالم ، إذن هو عالم جديد أساسه هو هذا الخيال ، والإنسان وحده هو الذي استطاع هذا عن طريق الخيال أن يصنع صورة جديدة بأن يسقط وعيه علي المستقبل الذي يصبح هو البعد الأساسي، هنا بدأ الإنسان يحسن أو يملك الحرية ، والحرية هي الخروج عن الضرورة بعد أن يدرك الضرورة ويفهمها ويستطيع أن يستعملها ويتصرف فيها هذه هي الثقافة وهي أسلوب وجود الإنسان ، أسلوب حياة الإنسان ، ولكن كيف يستثمر هذه الطبيعة .

الثقافة في نهاية الأمر هي طبقات أو مستويات أو أدوار ، الطابق الأول : يسمي ثقافة الجلد ( العشيرة ، العرق ، اللغة ، الدين ) وهذه موجودة عند كل المجتمعات الإنسانية ، ولا يعيبها الإنسان إلا فى لحظات الصدام . الطابق الثاني : هو المتصل أو المشترك الثقافي ، وكلنا جميعاً في أى مجتمع نجد أننا نملك في داخلنا ما نرثه وما مر علينا من ثقافات متعددة كثيرة تركت آثارها وبصماتها علينا وهو لا يختلف بين فرد وآخر وممكن أن نسميه الهوية . الطابق الثالث : هي الثقافة المعاصرة الآن — ولكن لكل ما نسميه أقاليم زمنية حيث قد يختلف شخص عن آخر فيما ينتمي إليه أى انه قد ينتمي إلى إقليم زمنى يختلف عن الآخر ، فهناك من ينتمي إلى اللحظة التالية إلى المستقبل إلى الغد وهناك من لم يصل بعد إلى العصور الوسطى ونحن نعيش في نفس بقعة المكان ولكننا لا نعيش معاً بقعة الزمان بمعنى أننا نعيش مع بعضنا لكننا لا نعيش مع بعضنا داخل مستويات أو طبقات .

لكن كيف تتطور دنيا الثقافة ؟ وكيف تتغير ؟ ليس بتغيير عناصرها بل بتغير العلاقات بين عناصرها ( الدين ، السياسة ، الاقتصاد ... الخ ) .

وهذا يحدث باستمرار في كل عصر بمعني لا تتباين الثقافات بتباين العناصر ولكن بتباين العلاقات بين هذه العناصر ، كما أن العنصر الواحد نفسه ( اللغة ، الدين ، السياسة ، الاقتصاد ... الخ ) لا يظل هو نفسه سواء في محتواه أو علاقاته بغيره في كل التفاعلات لأن المكون الثقافي لا يعمل بمفرده ككيان مستقل بل يعمل بوساطة بشر يمارسونه ويفهمونه ويستخدمونه في اتجاه دون آخر وهذا بالتالي يتغير من زمن إلى آخر .

وقد نحي الأستاذ الدكتور صلاح قنصوه التجريد الذي بدأ به – لينحو بنا في اتجاه الفترة التى نعيشها حالياً الثقافة المعاصرة وهى التي فيها كل المشكلات فذكر وقال : نجد انه يوجد ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة متخلفة وثقافة متقدمة وثقافة ساكنة راكدة ... الخ لأن كل واحد يختار المثل الأعلى الذي ينتمي إليه وهذا يظهر في السياسة وفي المشروعات – وما يسمي بالنهضة – وقد تكون النهضة أسم للعودة إلى ماضي سحيق، المهم هذه الثقافة المعاصرة أحياناً في لحظات معينة عندما يكون هناك صدام عنيف مع عدو خارجي ، أو مع ظرف خطير يحصل انفجار – أو حرب أهلية .. الخ.

والمهم هنا تتحول ثقافة الجلد التحويل التاريخي الفعلي إلى أسطورة تتسلل إلى معظم ما نتناوله أو نتداوله من آراء أو مواقف أسطورة ، قصة ، حكاية ، دراما وكل واحد يأخذ الدور الذي يروق له .

هذا الفكر الأسطوري أو التصور الأسطوري نتكلم عن العصر الذهبي أو فلان ابن فلان .. الخ كلها أساطير قد تكون مكتوبة ومنشورة في كتب – لكنها أساطير ، لا نواجه واقع ، ولكن نتشفع في هذه الأساطير لكى نعطى أفكارنا وكلامنا وبرامجنا قيمة ومصداقية لا نستأهلها إطلاقاً .

والحديث المفاجأة الثاني في عرض الأستاذ الدكتورخضر أبو قورة – الأستاذ بمعهد التخطيط القومي – جذب الانتباه إلى حديث الثابت والمتغير بين منظومتي الثقافة والثورة ضارباً بالحالة المصرية – نموذجاً وفي انتقائه الفكري للنماذج عرض نموذجه الأول متمثلاً في عالم السياسة الكندى جون راليستون :

**The Collapse of Globalism and the Revolution of the World (2005 )**

والذي احتفلت كندا بقيمته عام ٢٠١٠ حيث تحدث الجزء الأول من هذا الكتاب عن الأمر المسكوت عنه ، أما الجزء الثاني عن : الفراغ والجزء الثالث عن : مضحك الملك ، والجزء الرابع عن : الثورة بين فراغين القديم والجديد .

الخلاصة من هذا المؤلف الرائع إذا كان هناك من يعمل عن إعادة اختراع العالم من جديد فهل نبحث عن إعادة اختراع كندا من جديد ؟ هم لا يعجبهم كندا وضرورة البحث عن أيديولوجية جديدة للتقدم الحضاري في سلام ويقول كيف أن العولمة قد خلقت بالفعل فراغاً حضارياً وإنسانياً أدى إلى مستقبل مجهول محفوف بالمخاطر والعديد من الاحتمالات السيئ منها أكثر من الحسن ولا بد من البحث عن مخرج جديد ، هذا في الفكر الكندى حالياً فما بالنا نحن أصحاب ثورتى ١٩٥٢ ويناير ٢٠١١ .

أما النموذج الثاني : فكان للأستاذ فيليب رينو – أستاذ علم السياسة في جامعة بانيتول الثانية في فرنسا ، الرائع في هذا الكتاب الصادر عام ٢٠١٠ " يقول فيليب رينو : لابد وحتماً من تقارب علم السياسة وعلم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد والرياضيات والفيزياء والإحصاء والحاسوب في منظومة معرفية واحدة لكي تخرج فرنسا من عثرتها بمعنى اعترافه أن فرنسا في مصيبة وفى كارثة ولابد من عمل شيء ، وأحضر ما في هذا الكتاب سسيولوجيا الذهن وفكرة علم الذهن ثم سيسولوجيا الهيمنة من خلال عقلية الهيمنة في فرنسا أيضا يفكرون هكذا بعد النموذج الكندي .

أما النموذج الثالث : للمؤلف مارك بوكانا – الذرة الاجتماعية The Social Atom الصادر في ٢٠٠٧ والذي أعيد طبعه ٢٠١١ – الرائع انه يستخدم منهج المعرفة المستند إلى ما بين التخصصات سواء في البحوث أو عملية التعليم والتعلم من خلال استخدام المنهج النقدي التكاملي في فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وسلوك الأفراد والجماعات بل وسلوك الطبيعة والمادة أيضا.

ويشير الأستاذ الدكتور خضر أبو قورة إلى أن هذا الكتاب الرائع يرى الناس من خلال المجتمعات ويرى المجتمعات من خلال الناس وينتقل في سلاسة من الذرة الفيزيائية إلى الذرة الإنسانية إلى الذرة الاجتماعية وضرب مثلاً بذلك بنشوء الصدقات الاجتماعية والتحرك الجائر الذي يؤدى إلى حلول الثروة في أيدي القلة ثم تحدث الكوارث ، وتساءل الدكتور خضر قائلاً : هذا الذي تحدث عنه في الذرة ألم يكن هو ما نعاني وقاسينا منه على مدار أربعة عقود ونيف ؟ والجواب قطعاً نعم .

لكن الغريب – كما ذكره دكتور خضر – أن المفكر والمؤرخ الأمريكي هنري بروكس آدم اخذ كتاب الذرة الاجتماعية وقال أن هذا نذير للتنظيم المتوالي للأحقاد والضغائن ، نذير بالعولمة واخطبوطها الكبير وأياديها الطويلة في المحيط حيث جماعات المصالح يستطيعون فرض قوة هائلة ليس على التاريخ الأمريكي أو التاريخ الأوروبي أو اليابانى أو الكندي بل والتاريخ الإنساني ككل ، فهل نسمح لهم بذلك ؟ ( الذي يقول هذا الكلام : هنرى بروكس آدم) ونحن ندور في حلقة مفرغة ونعيش زمان غيرنا ، نعيش الماضي ، والماضي ليس عيباً ، فيه إشراقات وإبداعات ، لكننا نأخذ منه أسوأ ما فيه ونترك أغنى وأثمن وأروع ما فيه .

وانتقل الأستاذ الدكتور خضر أبو قورة بالحديث عن مصر المحروسة – معبراً عن شديد أسفه على ما حدث من أن الكثيرون غيروا مواقفهم وأدوارهم وجلودهم وألسنتهم خاصة فى مواجهة المطلب الاجتماعي الكبير ، لماذا ؟ لأنه الأكثر إفرازاً للتناقضات والمصالح الخاصة.

ومجتمع مصر المحروسة عاش ثمانية عقود إثنان قبل ثورة يوليو ، ستة بعدها ، تنقسم إلى ثلاثة مراحل:

الاولى : ٥٢ –١٩٧٠ ( عبد الناصر )وهى ثلاث مراحل

الثانية : ٧٠–١٩٨١ ( السادات ) – وهي أيضا ثلاث مراحل .

الثالثة ٨١– ٢٠١١ ( مبارك ) – وهي أيضا ثلاث مراحل .

والمراحل الثلاث بينها من القطيعة أكثر ما فيها من التواصل، تناقضات وتراكمات الماضي ، لكن الخطر أن بعضها يكتسب التربص بالماضي تربصاً لا يعرف حدوداً، عينه دائماً على الغنيمة ، حتى ولو كانت هزيلة.

ونظن أن نسيان أو تجاهل الضمير الجمعي ، العقل الجمعي ، المجتمع الكبير ، ينسون مصر، يفترضون أن المجتمع الكبير هو مجتمع مجازى ولا يوجد حاجة اسمها مجتمع كبير ، وأظن كما ذكرنا فنحن رأينا كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

والثقافة وهي ابنة العقل الباحث أو العقل المتأمل أو العقل الفاعل وفق منهج علمى معين يوصل إلى ناتج إيجابي في أى فرع من فروع المعرفة وأمامه هدفاً للوصول إليه، هي نتاج مبدع مجدد ومتجدد ومرة أخرى تأتى الثقافة .

نقف هنا – كما يسأل دكتور خضر – أين مكمن الأزمة فى مصر ؟ هل نحن كمجتمع فى أزمة؟ – نعم نحن كمجتمع فى أزمة ولابد أن نعترف بذلك ، ويأتى السؤال الثانى : هل نحن قادرون على اجتياز الأزمة ؟ نعم .... فقط إذا أعدنا قراءة كارل مانهاين – عالم اجتماع المعرفة الألمانى ، ألمانيا كانت قد قسمت وفتتت – يقول أن وجود المجتمع يكون ممكناً إذا استطاع أبناؤه أن يحملوا فى رؤوسهم صورة مشتركة عن هذا المجتمع تاريخياً ، ماضياً ، حاضراً ، ومستقبلاً ، لكن للأسف الشديد فإن أى مؤسسة لم تنجز استبياناً شاملاً لخريطة المجتمع المصرى الكبير فى هذا الشأن .

والديموقراطية قيمة أخلاقية وإنسانية وتربوية كبرى ، صندوق الانتخاب ترس صغير فى دولاب كبير ، لا يمكن أنسى الدولاب وأركز على الترس ، ولكن مع ذلك هناك وجوب الاحترام الترس لأننا على يقين من أن مصر أقوى وأبقى من أحمد عرابى وسعد زغلول وجمال عبد الناصر وأنور السادات .. الخ . كلنا ذاهبون ماضون ومصر الوطن هى الباقية ولابد أن يدرك الجميع هذا ، وفولتير يقول المواطن الحر هو الذى يصنع المجتمع الحر.

وصوت الديموقراطية يعلوفى الثقافة حتى تكاد أن تصبح مذهبا بدلاً من أن تكون طريقة اختيار الحاكم وشكل الحكم ، وحينما شغلت نفسها بالإنسان فإنها وقفت عند قطاع العقل فيه، ويرى العقل طوق نجاة عند الأغلبية من رموز هذه الثقافة مثلما بدت الحرية وفى هذا النطاق وقعت الثقافة فى الخطأ الكبير وهى القصور فى الانتقال إلى المرحلة الثانية الهامة ونقصد بها العقلانية النقدية .

هنا لحظات حرجة فى التاريخ يبلغ الباطل فيها ذروة قوته ويبلغ الحق فيها أقصى محنته والثبات فى هذه اللحظات شديدة الهول هو نقطة التحول الذى يصنع التغير الإيجابي الكلى الذى يؤدى إلى التقدم المتوازن الذى يفتح أبواب ونوافذ حقيقية للنهضة

## خاتمـــة

وسيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى عبر مسيرته وبرنامج موسم عام ٢٠١٢ — أسعده أن يشرف بمساهمة كوكبة تمثل عقل الوطن على مدى حلقاته الست حديثاً وحواراً كانوا فرساناً للفكر ونبلاء للكلمة والحوار من أجل الوطن في لحظة فارقة عبر تاريخه . وفي مشاركة الحضور الذي قارب حوالي أكثر من ٥٠٠ مشارك عبر الحلقات الست لموسم ٢٠١٢ كان نصيب نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمي ومتخذي وصناع القرار في المناقشات والحوار أكثر من ٥٠ ستوثق إبداعاتهم الحوارية والفكرية لتدارس قضايا تلك المشاهد وتبادل الآراء حولها اختلافا واتفاقا — على صفحات مطبوع كوثيقة تقرير بكتاب تعبر عن منتج موسم عام ٢٠١٢ والذي نأمل أن تمثل بين يدى القارئ في القريب العاجل إن شاء الله . إن ذلك كله فكراً وتنظيماً وأداء لم يكن ممكنا لولا توفيق من الله سبحانه وتعالي وتعاون وتنسيق مخلص لفريق عمل السيمينار الدؤوب وكافة أعضاء أسرة معهد التخطيط القومىالذي يشرفها دائماً أن تعلي تاريخ هذا الصرح العريق ولتزيده رصانة بموجات أجياله الرائعة بعد أن بلغ مرحلة ما بعد النضج لأكثر من نصف قرن الآن وليساهم مشاركة دوماً كما كان وسيظل حصناً فكرياً علمياً منيعاً يتصدي بكل الشجاعة والوطنية الآن وغداً لكافة هموم وآمال وتقدم مصر لتبقى دائما أعرق الحضارات وأطيب شعوب الأرض وأعظم بلاد الدنيا .

| المشهد الأول | الخروج من المأزق الإقتصادى في مصر في ضوء الأوضاع العالمية والإقليمية |
|---|---|
| ١٣ مارس ٢٠١٢ | أ.د. محمد محمود الإمام — وزير التخطيط الأسبق<br>أ.د. سلطان أبو علي — وزير الاقتصاد الأسبق<br>أ.د. إبراهيم العيسوي — أستاذ الاقتصاد — معهد التخطيط القومي |
| المشهد الثاني | الدستور المصري القادم : طريق الإنقاذ والتغيير والنهضة |
| ١ ابريل ٢٠١٢ | المستشار محمد عبد العزيز الجندي — وزير العدل الأسبق<br>أ. رجائي عطية — المحامي بالنقض |
| المشهد الثالث | الأمن والأمان الإنساني والمجتمعي وتأمين إستدامة التنمية الشاملة |
| ٢٤ أبريل ٢٠١٢ | أ.د. على عبد العزيز سليمان — أستاذ الاقتصاد بالجامعة البريطانية |

| | |
|---|---|
| | المستشار الدكتور محمد هاشم – نائب رئيس مجلس الدولة |
| المشهد الرابع | التطورات الاجتماعية والاحتجاجات المتكررة وقضية إدارة الأزمات |
| ١٥ مايو ٢٠١٢ | أ.د حسن نافعة – أستاذ العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة<br>أ.د حسن أبو طالب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية /مؤسسة الأهرام<br>أ.د محرم الحداد – الأستاذ بمعهد التخطيط القومى |
| المشهد الخامس | العدل الاجتماعي الإقتصادى والرؤى المجتمعية حول كيفية تحقيقه |
| ٥ يونيو ٢٠١٢ | أ.د سحر الطويلة – مدير مركز العقد الاجتماعي<br>أ.د محمد عبد الشفيع عيسي – الأستاذ بمعهد التخطيط القومي |
| المشهد السادس | الثقافة والأخلاق والسلوك وتفاعلاتها مع منظومات :العلم – الإعلام – الديموقراطية |
| ١١ يوليو ٢٠١٢ | أ.د صلاح قنصوة – رئيس أكاديمية الفنون سابقاً<br>أ.د خضر أبو قورة – الأستاذ بمعهد التخطيط القومى |